EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

United Nations General Assembly
Sixth Committee (75th Session)

اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة
(الدورة ٧٥)

Statement on Agenda Item 86:

"The rule of law at the national and international levels"

بيـــان حول البند ٨٦:

"سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي"

Dr. Ahmed Abdelaziz

First Secretary (Legal Advisor)

د/ أحمد عبد العزيز

سكرتير أول (مستشار قانوني)

20 October 2020

٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

السيد الرئيس،

يؤيد وفد مصر بيان جمهورية إيران الإسلامية نيابًة عن حركة عدم الانحياز، وكذا بيان جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. كما تُعرب مصر عن التقدير للسكرتارية على تقرير السكرتير العام المُتضمن في الوثيقة A/75/284، الذي يستعرض تطورات سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني خلال العام الماضي، بما يشمل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة الكورونا.

السيد الرئيس،

تأخذ مصر علمًا بما تضمنه تقرير السكرتير العام بشأن جهود الأمم المتحدة في تدعيم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا أوجه الدعم المقدمة لبعض الدول على العديد من المحاور.

في هذا الصدد، ننضم إلى من سبقونا في الإعراب عن أسفنا إزاء ما استنتاجات التقرير في الفقرة ٧٤ حول عقوبة الإعدام، من حيث اعتبار تلك العقوبة غير متوافقة مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والدفع نحو عدم تقاسم الأدلة التي تُجّمعها آليات الأمم المتحدة للمساءلة إلا مع الدول التي لا تطبق عقوبة الإعدام. وهنا نعيد التأكيد على ما ذكرناه في أكثر من مناسبة من عدم تعارض تطبيق عقوبة الإعدام مع العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وغياب أي توافق دولي حول إلغاء عقوبة الإعدام التي يدخل تطبيقها في صميم ممارسة كل دولة لحقها السيادي في تطوير نظامها القانوني الوطني وتشريعاتها العقابية بما يتسق مع أحكام القانون الدولي العام. بناءً عليه، نُجدد مطالبة السكرتارية بالتزام الحياد عند صياغة تقاريرها، وعدم استغلال تقارير المنظمة للدفع بتوجهات خاصة لا تحظى على توافق الدول الأعضاء، ونرجو ألا تتضمن التقارير المقبلة حول هذا البند مثل تلك الإشارة غير المحايدة وغير المتوازنة لعقوبة الإعدام.

EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـــمة
لدى الامـم المتحدة
نيويـورك

السيد الرئيس،

أنتقل الآن إلى موضوع النقاش الفرعي للبند، وهو منع ومكافحة الفساد. تولي مصر أهمية خاصة لمواجهة الفساد، وتعتبره من أكثر الآفات إضرارًا بالمجتمعات، حيث يُخل بسيادة القانون، ويقود إلى تآكل الثقة العامة في مؤسسات الدول، ويُهدر مُكتسبات التنمية، بما يسلب الشعوب وأجيالها القادمة مستقبلها. بالتالي، تحرص حكومة بلادي على تعزيز إجراءات منع ومكافحة الفساد على أكثر من مستوى، أشير هنا إلى ما يلي منها:

أولاً: على المستوى المؤسسي، يوجد في مصر أكثر من ١٥ من الكيانات أو الهياكل الرقابية المنوط بها منع ومكافحة الفساد، تتكامل أدوارها لسد الثغرات وحصار الفساد، حيث تشمل الوحدات الرقابية الداخلية بمؤسسات الدولة، وأجهزة الرقابة التخصصية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، وإدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن هيئة الرقابة الإدارية التي تمارس دور رقابي عام. وبالنظر إلى تداخل موضوعات مكافحة الفساد، وتطلبها في كثير من الأحيان لتنسيق جهود أكثر من جهة وطنية سواء تنفيذية أو قضائية، فقد شهدت الأعوام الماضية استحداث العديد من اللجان التنسيقية الوطنية لمكافحة الفساد، مثل اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، ولجنة استرداد أراضي الدولة، ولجنة استرداد الأموال والأصول والموجودات.

ثانيًا: تقوم الحكومة المصرية حاليًا بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٢، بعد أن تم الانتهاء من تنفيذ الاستراتيجية الأولى التي غطت الفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٨. وتهدف الاستراتيجية إلى تطوير جهاز إداري كفء وفعال، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة، وتفعيل آليات الشفافية والنزاهة بكافة الوحدات الحكومية، وتطوير البيئة التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد، مع تحديث الإجراءات القضائية لخدمة تلك الأهداف، وتحقيق العدالة الناجزة. كما تقوم الاستراتيجية على العديد من المبادئ، أبرزها تدعيم سيادة القانون، والحوكمة، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة،

وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مواجهة الفساد. ويشترك في تنفيذ الاستراتيجية كافة المؤسسات الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى المجالس المحلية، والوحدات الإدارية، والجامعات والمؤسسات البحثية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

السيد الرئيس،

كانت هذه نُبذة سريعة في حدود الوقت المتاح عن جهود الحكومة المصرية في منع ومكافحة الفساد مؤخرًا. وفي الختام، تتطلع مصر لاستضافة المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢١، وتأمل في أن يمثل خطوة جديدة نحو تعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة الفساد.

شكرًا السيد الرئيس.